

دراسة تحليلية لمعوقات تنفيذ الأنشطة الاستثمارية بالاندية الرياضية المصرية كمدخل لجذب الشركات الراعية للتمويل الرياضي

* د/ عبد المقصود معوض سلامة

ملخص البحث:

يهدف البحث الحالي إلى القيام بدراسة تحليلية للتعرف علي لمعوقات تنفيذ الأنشطة الاستثمارية بالاندية الرياضية المصرية كمدخل لجذب الشركات الراعية للاستثمار الرياضي، وذلك من خلال التعرف علي معوقات مرتبطة بالنواحي الإدارية الخاصة بتنفيذ الأنشطة الاستثمارية، معوقات مرتبطة بالجوانب التنظيمية الخاصة بالمشروعات الاستثمارية، معوقات مرتبطة بالسياسات القانونية الخاصة بالمشروعات الاستثمارية، معوقات مرتبطة بدراسات الجدوى الخاصة بالمشروعات الاستثمارية، معوقات مرتبطة بالمخاطر المتوقعة من تنفيذ الأنشطة الاستثمارية. واستخدم الباحث المنهج الوصفي (أسلوب الدراسات المسحية)، يتمثل مجتمع البحث في العاملين بالاندية الرياضية الأهلية بجمهورية مصر العربية والممثل في أعضاء مجالس الإدارات ومديري الأنديية والبالغ قوامه (٨٨٤٤) ثمانية الاف وثمانمائة وأربعة وأربعون فرداً، وقد قام الباحث باختيار عينة البحث بالطريقة الطبقيية العمدية وقد بلغت (١٩٤) فرداً. ولجمع البيانات استخدم الباحث تحليل الوثائق والسجلات استبيان واستبيان واقع تطبيق شراكة الاتحادات الرياضية مع القطاع الخاص في مجال الاستثمار الرياضي. وكانت من أهم النتائج هناك قصور شديد في النواحي الإدارية الامر يعوق تنفيذ الأنشطة الاستثمارية و ضعف الجوانب التنظيمية الخاصة بالمشروعات الاستثمارية و القصور شديد في السياسات القانونية الخاصة بالمشروعات الاستثمارية وانعدام دراسات الجدوى الخاصة بالمشروعات الاستثمارية.

* مدرس بقسم الإدارة الرياضية بكلية التربية الرياضية جامعة دمياط .

Abstract

yahdif albahth alhaliu 'iilaa alqiam bidirasat tahliliat liltaearaf eali limueawiqat tanfidh al'anshitat alaistithmariat bial'andiat alriyadiat almisriat kamudkhal lijadhb alsharikat alrraeiat lilaistithmar alriyadii, wdhlk min khilal altaearuf eali mueawiqat murtabitat bialnawahii al'iidariat alkhasat bitanfidh al'anshitat alaistithmariati, mueawiqat murtabitat bialjawanib altanzimiat alkhasat bialmashrueat alaistithmariat, mueawiqat murtabitat bialsiyasat alqanuniat alkhasat bialmashrueat alaistithmariat, mueawiqat murtabitat bidirasat aljadwaa alkhasat bialmashrueat alaistithmariat, mueawiqat murtabitat bialmakhatir almutawaqaeat min tanfidh al'anshitat alaistithmariati. waistakhdam albahith almunahaj alwusfaa ('usalub aldirasat almasahia), yatamathal mujtamae albahth fa aleamilin bial'andiat alriyadiat al'ahliat bijumhuriat misr alearabiat walmumathil fa 'aeda' majalis al'iidarat wamudiri al'andiat walbaligh quamih (8844) thmanyt alaf wathamanimiayat warbet wa'arbaeun frdaan, waqad qam albahith biaikhtiar eayinat albahth bialtariqat altabqiat aleamadiat waqad balaght (194) frdaan. walijame albayanat aistakhdam albahith tahlil alwathayiq walsujalat aistibyan waistibyan aistibyan waqie tatbiq shirakat alaitihadat alriyadiat mae alqitae alkhasi fi majal alaistithmar alriyadi. wakanat min 'ahami alnatayij hunak qusur shadid fi alnawahii al'iidariat al'amr yueuq tanfidh al'anshitat alaistithmariat w daef aljawanib altanzimiat alkhasat bialmashrueat alaistithmariat w alqusur shadid fi alsiyasat alqanuniat alkhasat bialmashrueat alaistithmariat w aineidam dirasat aljadwaa alkhasat bialmashrueat alaistithmariati.

المقدمة ومشكلة البحث:

شهدت صناعة الرياضة خلال السنوات الماضية تطوراً مذهلاً في نظم الإدارة والتمويل، وأصبحت الرياضة صناعة تعتمد علي فلسفة النظام الرأسمالي الذي يعتمد علي توفير روح المنافسة والابتكار، والعرض والطلب، دون احتكار قائماً علي مبدأ تكافؤ العرض، وهو بالتالي يطلق الحريات في الإدارة في ظل إشراف الدولة علي تطبيق النظام (٢: ١٩).

ويشير "سليمان محمد اللوزي" (٢٠٠٧) أن آليات اقتصاد السوق بدأت في الانتشار بعد انهيار النظام الاشتراكي، وأصبح اقتصاد السوق هو الغالب في جميع أنحاء العالم وتتضمن أنظمة التعددية الاقتصادية في ظل تطبيق الرأسمالية ولا تسعى الدولة فيه إلي السيطرة علي وسائل الإنتاج، وذلك حماية للحرية الاقتصادية، وضماناً للمنافسة الحرة، وقضاء علي فكرة ومضمون الاحتكار، وهذا ما يضمن معه أن تسير الحرية الاقتصادية والحرية السياسية جنباً إلي جنب (٧: ١٠٧).

وللاستثمار بأنواعه المختلفة أهمية كبيرة لنمو الدول وتطورها، وله تأثيره علي كافة مجالات الحياة، ولا تقتصر أهمية الاستثمار علي النواحي الاقتصادية، ولكن تتعدى أهميته للنواحي الاجتماعية ورفاهية المجتمع، وللاستثمار أهمية كبيرة لدول العالم والدول النامية بصفة خاصة في ظل انخفاض معدلات الادخار، وندرة رؤوس الأموال الوطنية وما يوفره من مصدر للتمويل ناهيك عن أهميته الكبيرة لنقل التكنولوجيا المتطورة للدول النامية (٢٢: ٣٥).

كما هناك العديد من العوامل التي تؤثر علي الاستثمار في المجال الرياضي وهي :

١- الاستقرار: مثل السياسة التي تتبعها الدولة في المجال السياسي والاقتصادي والمالي للدولة أو المجتمع.

٢- النظام القانوني والتنظيم : مثل وضع نظام قضائي يساعد علي حسم المنازعات ويستهدف حماية المستثمر والعقود والمعاملات بين الأطراف.

٣- البنية الأساسية : مثل الملاعب والمنشآت والأجهزة الرياضية.

٤- العاملين (العمالة) : الأفراد القائمين بالعمل في مجال الاستثمار الرياضي سواء رؤساء أو مرؤوسين.

٥- التمويل: مصادر التمويل المختلفة (٦ : ٤١ ، ٤٢).

فالتغيرات التي حدثت لسياسات الحكومات تجاه المجال الرياضي أدت إلي تطوير رعاية المؤسسات الاقتصادية للمنظمات الرياضية والأحداث الرياضية أيضاً في كافة أنحاء العالم، فالرعاية الرياضية في بريطانيا تقدر بـ ١٠٠ مليون جنيه إسترليني وهي توضح أهمية أن الرعاية الرياضية فيما تخلفه من آلاف فرص العمل ومدى تأثيرها في تحسين مستوى

الرياضة في بريطانيا، وأظهرت هذه الدراسة بعض الخدمات الأساسية التي يقدرها معهد الرعاية الرياضية وتتخلص في إظهار عوامل الجذب في الشركات الراعية والضامنة وإعطاء الحق للشركات الراعية بالاتصال بصانعي القرار على المستوى الرسمي أو الأهلي، وتقديم مستوى معين من الخدمات الإعلامية للشركة الراعية، وإصدار نشرة شهرية عن المعهد تتضمن تحليلاً للنواحي الرياضية والاقتصادية وتقديم بيان موجز عن تطورات السوق المتصلة بهذا المجال (٣ : ١).

وتضمن قانون الرياضة الجديد بالباب الثامن (٨) مواد تخص الاستثمار في المجال الرياضي تضمنت تشجيع مشاركة القطاع الخاص في الاستثمار الرياضي، حيث يسمح للأندية الخاصة أن تشارك باسمها في مختلف منافسات الاتحادات الرياضية وقيام الأندية بتأسيس شركات مستقلة عن النشاط الرياضي، والمساهمة في تطوير البنية الأساسية كما ضمن القانون خلق مناخ مناسب وجاذب للاستثمار الرياضي (١٨).

وبناء على هذا صدر قرار وزير الشباب والرياضة رقم (١١٢٤) لسنة ٢٠١٧ بشأن اعتماد لائحة قواعد منح تراخيص شركات الخدمات الرياضية. والتي تشمل أي شركة ترغب في العمل بمجال الخدمات الرياضية، سواء أندية خاصة أو إدارة ملاعب وحمامات سباحة، أو الأندية الصحية ومراكز اللياقة البدنية، أو الأكاديميات الرياضية وأكاديميات التأهيل العسكري، أو إدارة وتشغيل الأندية والألعاب الرياضية وأهم الشروط لإنشاء شركات خدمات رياضية، وأهم الشروط اللازمة لدخول مجال الاستثمار الرياضي (١٨).

كما صدر قرار وزير الشباب والرياضة رقم (١٢٥) لسنة ٢٠١٨ بتعديل لائحة قواعد منح تراخيص شركات الخدمات الرياضية حيث نص القرار الوزاري على ألا يقل رأس المال المصدر للشركة طالبة الترخيص عن ٢٥٠ ألف جنيه حال تقديمها خدمة رياضية واحدة، يزيد إلى مليون جنيه حال تقديمها أكثر من خدمة (١٨).

ويعتبر النادي الرياضي هو هيئة رياضية لها شخصية اعتبارية مستقلة وتعتبر من الهيئات الخاصة ذات النفع العام، ويتكون من عدد لا يقل عن خمسين عضواً من الأشخاص الطبيعيين الذين لا يستهدفون الكسب المادي ويهدف النادي إلى تكوين الشخصية المتكاملة للشباب من النواحي الاجتماعية والصحية والدينية والفكرية والترويحية عن طريق نشر التربية الرياضية والاجتماعية وحث الروح الوطنية بين الأعضاء وتنمية ملكاتهم المختلفة، وتهيئة الوسائل اللازمة لشغل أوقات فراغهم في إطارا لسياسة العامة للدولة والتخطيط الذي يضعه المجلس القومي للرياضة ويجري تأسيس النادي والتخصيص به في إشهاره وفقاً لأحكام قانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٥ والمعدل بالقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٧٨ (١٢).

ويهدف النادي الرياضي إلى تكوين الشخصية المتكاملة للشباب من النواحي الاجتماعية والصحية والدينية والنفسية والفكرية والترويحية، عن طريق نشر التربية الرياضية والاجتماعية وبت روح القومية بين الأعضاء، وتنمية ملكاتهم المختلفة، وتهيئة الوسائل اللازمة لشغل أوقات فراغهم، يباشر النادي الرياضي اختصاصاته في إطار السياسة العامة للدولة والتخطيط الذي يضعه المجلس القومي للرياضة وينظم نشاطه الرياضي الرسمي وفقاً للأسس والبرامج التي تضعها اتحادات اللعاب الرياضية المعنية (١٤ : ٢٩).

ومن خلال ما سبق يتضح أهمية الاستثمار في المجال الرياضي وما له من مردود علي المجتمع، والاستثمار في المجال الرياضي يسعى لمواكبة التطور العالمي في إطلاق حرية الاستثمار الرياضي وتشجيع مشاركة القطاع الخاص للاستثمار في صناعة الرياضة وإدارة وتطوير الأندية الرياضية بشكل اقتصادي ينعكس علي كفاءة الخدمات الرياضية المقدمة، ولا بد أن يضع الاستثمار الرياضي عوامل نمو اقتصاد في الاعتبار وينبغي أن يعرف كيفية الاستثمار في الأنشطة الاقتصادية ومراعاة عوامل النمو.

وتحتاج الرياضة إلي استثمارات ضخمة لا تستطيع الحكومة وحدها توفيرها، ومن ثم هناك حاجة إلي تشجيع دور الاستثمار الخاص في الرياضة، استناداً إلي أن الرياضة هي نشاط أهلي بالأساس ومن ثم ضرورة توفير السبل لمشاركة القطاع الخاص في حدوث التنمية الرياضية، كذلك هناك حاجة إلي تبني أساليب مبتكرة لتنمية الموارد المالية للأندية الرياضية المختلفة والتي من أهمها المشروعات الاستثمارية من خلال الشركات الراعية.

ومن هنا يرى الباحث أنه يجب على الشركات الراعية للرياضة المصرية أن تلتفت لأهمية أن تقوم المشروعات الاستثمارية على أساس علمي والعمل علي الارتقاء بمستوي الرياضة المصرية وتحقيق جوانبها الاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي يجب تقييم تلك الاستثمارات تقييماً علمياً لما لها من قدرة علي تحقيق الأهداف الأساسية التي تسعى إليها الشركة الراعية والمؤسسة الرياضية المرعية.

ونجد أن قانون الرياضة الجديد وما تضمنه من مواد تفتح المجال في الاستثمار الرياضي تكون نواه جيدة لخلق سوق استثماري فعال يعمل على :

- سهولة التعامل المؤسسي وخاصة فيما يتعلق بإبرام التعاقدات والاتفاقيات الاستثمارية.
- تعظيم منظومة الاستثمار الرياضي في مصر من خلال خلق قناة تمويل من المساهمين للأندية الرياضية لحصولهم على المزيد من الأرباح لحمله الأسهم.
- التركيز على صناعة الرياضة وتطويرها وتحويلها إلي سوق اقتصادي من خلال خصخصة الأندية الرياضية ونظام الاحتراف.

- توفير الإنفاق على القطاع الرياضي من خلال مشاركة القطاع الخاص.
- الطرح المباشر لأسهم الشركات المسؤولة عن إدارة الخدمات الرياضية المختلفة وسهولة تداول الأوراق المالية الخاصة بها، زيادة الأثر الاقتصادي لقطاع الرياضة من خلال التوسع في صناعة الأدوات الرياضية وتجهيزات المنشآت الرياضية وطرح الأندية الرياضية بالبورصة.
- أبراز إسهام قطاع الرياضة في الناتج المحلي الإجمالي من خلال إدراج الخدمات الرياضية ضمن قطاع الخدمات الاجتماعية والثقافية وغيرها وتقدير تطور إسهامات هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي
- عدم تضمن مواد القانون نوعية الخدمات الرياضية المقدمة من الشركة.
- ضرورة قيام شركات الخدمات الرياضية موافقة الجهة الإدارية المركزية بقوائمها المالية وحساباتها الختامية.

وبالرغم من التطورات التي شهدتها الحركة الرياضية بمصر وخاصة بعد إصدار التشريع الرياضي الجديد إلا أن هناك عدة معوقات تقف عقبة في طريق الاستثمار الرياضي تتمثل في المعوقات القانونية وهي المعوقات المرتبطة والخاصة بالقوانين واللوائح المنظمة للاستثمار، وكذلك المعوقات الإدارية المرتبطة بالإجراءات اللازمة للحصول على التصاريح والموافقات الخاصة بالاستثمار في المجال الرياضي، وكذلك المعوقات الفنية التي تتعلق بالأفكار والاستثمارات والخبرات المتخصصة في إدارة هذا النوع من الاستثمار، وأيضاً كيفية إعداد دراسات الجدوى الخاصة بالاستثمار في المجال الرياضي، بالإضافة إلى المعوقات التي تتعلق بعدم الوعي عند المسؤولين بأهمية الاستثمار الرياضي كمطلب رئيس لتمويل وتنمية الرياضة عامة والأندية الرياضية علي وجه الخصوص، الأمر الذي أدى إلى وجود العديد من النداءات التي تناشد بضرورة تعديل أحكام قانون الرياضة الجديد من أجل توسيع نفوذ الاستثمارات الرياضية وزيادة قدرة الهيئات علي تطبيق الفكر الاستثماري بحرية وعدم وجود مركزية من قبل الجهات الإدارية والمركزية في إعاقه عملية التنمية الاقتصادية في الرياضة.

ومن خلال اطلاع الباحث علي الدراسات والبحوث التي أجريت في هذا المجال لم يجد الباحث علي حد علمه أي دراسات قد تناولت دراسة المعوقات التي تؤدي إلى صعوبة تنفيذ الأنشطة الاستثمارية بالاندية الرياضية المصرية كمدخل لجذب الشركات الراعية للتمويل الرياضي، مما استثار دافعيته للقيام بهذا البحث كمحاولة لدراسة تلك المعوقات.

هدف البحث :

يهدف البحث الحالي إلى القيام بدراسة تحليلية للتعرف علي لمعوقات تنفيذ الأنشطة الاستثمارية بالاندية الرياضية المصرية كمدخل لجذب الشركات الراعية للاستثمار الرياضي، وذلك من خلال التعرف علي :

- ١- معوقات مرتبطة بالنواحي الإدارية الخاصة بتنفيذ الأنشطة الاستثمارية.
- ٢- معوقات مرتبطة بالجوانب التنظيمية الخاصة بالمشروعات الاستثمارية.
- ٣- معوقات مرتبطة بالسياسات القانونية الخاصة بالمشروعات الاستثمارية.
- ٤- معوقات مرتبطة بدراسات الجدوى الخاصة بالمشروعات الاستثمارية.
- ٥- معوقات مرتبطة بالمخاطر المتوقعة من تنفيذ الأنشطة الاستثمارية.

تساؤلات البحث :

- ١- ما المعوقات المرتبطة بالنواحي الإدارية الخاصة بتنفيذ الأنشطة الاستثمارية ؟
- ٢- ما المعوقات المرتبطة بالجوانب التنظيمية الخاصة بالمشروعات الاستثمارية ؟
- ٣- ما المعوقات المرتبطة بالسياسات القانونية الخاصة بالمشروعات الاستثمارية ؟
- ٤- ما المعوقات المرتبطة بدراسات الجدوى الخاصة بالمشروعات الاستثمارية ؟
- ٥- ما المعوقات المرتبطة بالمخاطر المتوقعة من تنفيذ الأنشطة الاستثمارية ؟

المصطلحات المستخدمة في البحث :

المعوقات :

يرجع أصل كلمة معوقات في اللغة العربية إلى عاقبة عن الشيء عوقاً أي منعه عن شغله، ولكن المعوقات في النشاط الرياضي تعني المشكلات أو الصعوبات التي تتسبب في عدم تنفيذ الاستثمار الرياضي في الأندية الرياضية (تعريف إجرائي).

الاستثمار الرياضي :

هو زيادة رأس المال للمؤسسات الرياضية عن طريق الأنشطة الرياضية المختلفة مما يتيح تبادل المنفعة بين المستثمرين لاستثمار أموالهم وبين المؤسسات الرياضية لاستثمار إمكاناتهم المادية والبشرية اللازمة للأنشطة الرياضية (اللاعب- الإداري- الجمهور) (٦: ١٩).

الرعاية الرياضية :

تقديم المؤسسات والشركات التجارية المساندة المالية إلى إحدى المؤسسات الرياضية أو الأحداث الرياضية بغرض تسويق العلامة التجارية لها (٩: ٧).

الأندية الرياضية :

هيئة رياضية تثبت لها الشخصية الاعتبارية بمجرد شهر نظامها على وفق أحكام القانون، ويعد من الهيئات الخاصة ذات المنفعة العامة ، ويتمتع بالامتيازات المقررة بالقانون.

ويهدف إلى تكوين الشخصية المتكاملة للأعضاء من النواحي الوطنية والرياضية والثقافية والاجتماعية وغيرها عن طريق ممارسة الرياضة وتنمية ملكاتهم المختلفة (١١ : ٢).

الدراسات السابقة :

١- دراسة "علاء عز الدين عبد السلام" (٢٠١٨) (٨) بعنوان "التقييم الاقتصادي والاجتماعي لمشاركة استثمار القطاع الخاص في إعادة تأهيل أندية الشركات : دراسة حالة نادي السكة الحديد الرياضي"، واستهدفت الدراسة تسليط الضوء على مزايا الاستثمار في أندية الشركات الرياضية في جمهورية مصر العربية لتطوير العمل الرياضي مع الأخذ في الاعتبار الأبعاد الإدارية والأمنية في ضوء المشاكل المحيطة بتأسيس أنشطة رياضية والأنشطة المؤدية إلى مضاعفة المشكلات الأمنية في ضوء نقص الكوادر الإدارية، واستخدم الباحث المنهج الوصفي، واشتملت عينة البحث على أعضاء مجلس إدارة ورؤساء نادي السكة الحديد خلال السنوات العشر من ٢٠٠٧ حتى 2017. وكان عدد الأعضاء (٣١٢) وكانت العينة مقتصرة على (١٥٠) عضو، واستخدم الباحث الاستبيان كأداة لجمع البيانات، وكانت من أهم النتائج أهم متطلبات خصخصة الأندية الرياضية في مصر هي تحديد أولويات الخصخصة في الأندية الرياضية وحل مشكلات الأندية المالية والتسويقية التي تحول دون نجاح الخصخصة، تتمثل أهم العوائق القوية جداً أمام الخصخصة الناجحة للأندية الرياضية في إحجام البنوك والمؤسسات المالية عن دعم شركات الأندية وضعف سياسات الاستثمار الرياضي في النوادي الرياضية المخصصة.

٢- دراسة "عمرو فاروق عبد القادر" (٢٠١٧) (٩) بعنوان "تسويق واستثمار حقوق الرعاية بالأندية الرياضية بجمهورية مصر العربية"، واستهدفت الدراسة تسويق واستثمار حقوق الرعاية للأندية الرياضية وطرق وأساليب التسويق والاستثمار المقترحة للإمكانات الخاضعة للرعاية في الأندية الرياضية، واستخدم الباحث المنهج الوصفي، وتمثلت عينة البحث في أعضاء مجلس إدارة الأندية الرياضية بجمهورية مصر العربية، واستخدم الباحث الاستبيان كأداة لجمع البيانات، وكانت من أهم النتائج هناك قصور في تسويق واستثمار حقوق الرعاية بالأندية الرياضية بجمهورية مصر العربية.

٣- دراسة "تركي بن حمد الخنifer" (٢٠١٥) (٥) بعنوان "معوقات الاستثمار بالإتحاد العربي للرياضة العسكرية"، واستهدفت الدراسة التعرف على المعوقات الإدارية للاستثمار الرياضي بالإتحاد العربي للرياضة العسكرية والمعوقات الفنية للاستثمار الرياضي بالإتحاد العربي للرياضة العسكرية والمعوقات التشريعية للاستثمار الرياضي بالإتحاد

العربي للرياضة العسكرية، واستخدم الباحث المنهج الوصفي، وتمثلت عينة البحث في أعضاء مجالس الإدارات الهيئات الرياضية ورجال أعمال ومستثمرين في المجال الرياضي ومدربين وإداريين وحكام وجماهير والخبراء والقانونيين في مجال الاستثمار ودراسة الجدوى والأكاديميين في مجال الإدارة الرياضية، تم استخدام المقابلة الشخصية والاستبيان كأدوات لجمع البيانات، وكانت من أهم النتائج عدم مواكبة التطور العالمي في إطلاق حرية الاستثمار الرياضي في المنشآت والهيئات الرياضية العسكرية، طول الفترة الزمنية الخاصة لإصدار تصاريح الاستثمار الخاصة بالهيئات الرياضية العسكرية، عدم وجود خطة أو خريطة استثمارية توضح نوع ومكان الأنشطة التي يمكن الاستثمار فيها في المؤسسات الرياضية العسكرية

٤- دراسة "محمد رفاعي جرير" (٢٠١٥) (١٣) بعنوان "معوقات ومحفزات الاستثمار الرياضي بالأندية الرياضية بمحافظة شمال سيناء"، واستهدفت الدراسة التعرف علي تحديد ركائز الاستثمار الرياضي بالأندية الرياضية بمحافظة شمال سيناء وأهم مجالات الاستثمار بالأندية الرياضية بمحافظة شمال سيناء واليات الاستثمار بالأندية الرياضية بمحافظة شمال سيناء، واستخدم الباحث المنهج الوصفي، وتم اختيار عينة عمدية من العاملين بالأندية الرياضية بمحافظة شمال سيناء، وتم استخدام المقابلة الشخصية والاستبيان كأدوات لجمع البيانات، وكانت من أهم النتائج وجود اخصائى تسويق بالأندية الرياضية بمحافظة شمال سيناء، صعوبة التعامل بين المستثمر والقائمين على إدارة الأندية بمحافظة سيناء، عدم وجود تنسيق بين الجهات الحكومية المختلفة لخدمة هذا النوع من الاستثمار، قلة وجود الايادى العاملة في إدارات أجهزة التسويق والاستثمار.

٥- دراسة "أحمد إسماعيل أحمد" (٢٠١٤) (١) بعنوان "الميزة التنافسية لتطوير الأندية الرياضية المصرية"، واستهدفت الدراسة وضع نموذج مقترح يمكن من خلاله قياس الميزة التنافسية للأندية الرياضية وذلك من خلاله قياس الميزة التنافسية لما يلي الجانب الرياضي والجوانب الإدارية والتنظيمية والجوانب الاجتماعية والثقافية والجوانب الاقتصادية، واتبعت الدراسة المنهج الوصفي، وتم اختيار عينة الدراسة بالطريقة العشوائية من الفئات المكونة لمجتمع البحث حيث بلغ إجمالي العينة (٢٩١) فرد، وكانت من أهم النتائج أولاً : أهم الجوانب التي يتم من خلالها قياس الميزة التنافسية هي الميزات التنافسية للجانب الرياضي بالنادي والمتمثلة في (استضافة الخبراء الأجانب للاستفادة من خبراتهم في المجال الرياضي، تعاقد النادي مع المدربين الأجانب ذوي الكفاءات العالية) والميزات التنافسية للجوانب الإدارية والتنظيمية بالنادي (توجد قاعدة بيانات تحفظ بها

كافة الوثائق الهامة الخاصة بالنادي، يتم منح الحوافز التشجيعية وفقاً للتميز فى الأداء وتحقيق الإنجاز) والميزات التنافسية للجوانب الاجتماعية والثقافية بالنادي (تنظيم مننديات فكرية للأعضاء النادي، تنظيم رحلات ترفيهية لأعضاء النادي فى مختلف الأماكن السياحية).

٦- دراسة "بهاء حيدر فليح" (٢٠١٤) (٤) بعنوان "معوقات الاستثمار الرياضي فى جمهورية العراق"، واستهدفت الدراسة التعرف على معوقات الاستثمار الرياضي بجمهورية العراق من خلال التعرف على المعوقات الإدارية والفنية والتشريعية والمالية للاستثمار الرياضي بجمهورية العراق، واتبعت الدراسة المنهج الوصفي، وتكونت عينة الدراسة من أعضاء مجلس إدارة اللجنة الأولمبية العراقية وأعضاء مجالس إدارات الأندية الرياضية العراقية وأعضاء مجالس إدارات الاتحادات الرياضية العراقية ورؤساء القطاعات بوزارة الشباب والرياضة العراقية وتم اختيارهم بالطريقة العشوائية وبلغ عددهم ٧٥ عضو كما تم اختيار عينة عشوائية بلغ قوامها ٣٠ فرد، وتم استخدام المقابلة الشخصية والاستبيان كأدوات لجمع البيانات، وكانت من أهم النتائج يحتاج تطبيق الاستثمار الرياضي إلى تدريب عالي الجودة لضمان تنمية القوى العاملة فى المجال الرياضي، عدم وجود مناخ آمن يتم فيه تطبيق الاستثمار الرياضي يمكن أن تجرى فيه العمليات بشكل طبيعي أو شبه مستقر فى أسوأ الأحوال، عدم ربط الاحتراف الرياضي بالمؤسسات الرياضية كأحد محددات الاستثمار بالمؤسسات الرياضية فى جمهورية العراق، عدم وجود آليات ومعايير تطبيق الجودة فى المجال الرياضي لإنتاج منتجات ذات مواصفات نوعية تواكب الحداثة.

٧- دراسة "محمد عبد الخضر الطائي" (٢٠١٤) (١٥) بعنوان "دراسة تحليلية للمعوقات التمويلية بالأندية الرياضية بمحافظة بابل بجمهورية العراق"، ويهدف البحث إلى التعرف على المعوقات التمويلية للأندية الرياضية ومحاولة اقتراح مصادر تمويله مستحدثه للأندية العراقية لمواجهة المشكلات المرتبطة بالأنشطة الرياضية بمحافظة بابل، واستخدم الباحث المنهج الوصفي وبلغت العينة (٢١٥) فرد، واستخدم الباحث لجمع بيانات البحث الاستبانة والمقابلة الشخصية وتحليل الوثائق والسجلات، وكان من أهم النتائج معظم الأندية الرياضية العراقية بمحافظه بابل تعتمد كلياً على الدعم الحكومي المتمثل في المنحة المقدمة من قبل وزارة الشباب والرياضة وأن هذا الدعم لا يكفي لسد احتياجات ومتطلبات تلك الأندية وأيضاً وجود نقص شديد في المنشآت الرياضية، وكان من أهم التوصيات ضرورة وجود إدارة متخصصة لعملية التسويق تقوم على تنميته

وتنوع مصادر التمويل داخل الأندية الرياضية العراقية وتقوم بوضع الخطط التسويقية لتمويل الأندية الرياضية العراقية (١٥).

٨- دراسة "هاني جمال يوسف" (٢٠١٢) (١٧) بعنوان "إدارة الاستثمار بالأندية الأهلية والأندية الخاصة كمؤشر لتحقيق التمويل الذاتي (دراسة مقارنة)", واستهدفت الدراسة القيام بدراسة مقارنة بين إدارة الاستثمار بالأندية الأهلية والأندية الخاصة بما يحقق مؤشر ملموس لتحقيق التمويل الذاتي، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي (الدراسات المسحية)، وتمثل مجتمع البحث في الأندية الرياضية الأهلية والخاصة بجمهورية مصر العربية والبالغ عددهم (١٠٧٥) نادياً وقد قام الباحث باختيار عينة البحث بالطريقة الطبقيّة العشوائية وقد بلغ عدد الأندية المختارة (١٠٨) نادياً، واستخدم الباحث تحليل الوثائق والسجلات والمقابلة الشخصية واستمارة الاستبيان كأدوات جمع البيانات، وكانت من أهم النتائج عدم اقتناع رجال الأعمال بالعائد الذي يمكن أن يتحقق من المجال الرياضي والإجراءات الإدارية للخطط الاستثمارية بالنادي غير قابلة للتطبيق ولا تساعد الدولة على إقامة المشروعات الرياضية الاستثمارية والخبرات الإدارية غير متوفرة للعمل في مجال الاستثمار الرياضي وعدم وجود دراسة جدوى للمشروعات الاستثمارية بالنادي ولا يوجد بالنادي رجال أعمال قادرين على إنجاح المشروعات الاستثمارية الرياضية ولا يمتلك النادي العمالة الماهرة القادرة على العمل الاستثماري الرياضي ولا توفر قوانين ولوائح الاستثمار الرياضي مناخاً استثمارياً مواتياً لجذب رؤوس الأموال للاستثمار الرياضي بالأندية والمستثمرين ليس لديهم ثقة كاملة في تحقيق مكاسب مادية من خلال الاستثمار بالأندية الرياضية ولا توجد إدارة للاستثمار وبالتالي لا يتم تقييم شامل للاستثمارات داخل النادي لعرضها على الجمعية العمومية بالنادي.

٩- دراسة "محمد النافع" (٢٠١١) (١٧) بعنوان "الجدوي الاقتصادية لرعاية الشركات الاستثمارية للأندية الرياضية بالمملكة العربية السعودية"، ويهدف البحث إلى وضع نموذج مقترح لكيفية إجراء دراسات الجدوي الاقتصادية لعقود الرعاية المقدمة من الشركات الاستثمارية للأندية الرياضية، وكانت أهم النتائج تم تحديد النظم التسويقية الخاصة ببرنامج الرعاية الرياضية للوقوف على الأنشطة التسويقية التي سيتم استخدامها من أجل تحقيق الأهداف المنشودة من برنامج الرعاية وتمثل في (وضع اللافتات التي تحمل إعلانات الرعاية على الأسوار الداخلية والخارجية والملاعب والصالات وحمامات السباحة للنادي)، تم تحديد الطرق التي يتم استخدامها لتنفيذ الأنشطة التسويقية الخاصة بالرعاية للتعرف على الخطوات الإجرائية المختلفة التي تضمن تحقيق وتنفيذ الأنشطة

التسويقية على الوجه المطلوب (تجهيز الأسوار الداخلية والخارجية وأماكن داخل الملاعب والصالات وحمامات السباحة تسمح بعرض اللافتات عليها- التعرف على خصائص الجمهور الداخلي لكل لعبة داخل النادي على حده)، تم تحديد المخاطر الخاصة ببرنامج الرعاية الرياضية وتمثلت في (قلة المعلومات المتوفرة لدي مسئول التسويق بالنادي- عدم قدرة النادي على استخدام اللاعبين من خلال الظهور الإعلامي- تدخل الرئاسة العامة لرعاية الشباب في عقود الرعاية).

١٠- دراسة "يحي بدر مبارك" (٢٠٠٩) (١٩) بعنوان "إستراتيجية مقترحة لجذب رؤوس الأموال للاستثمار في الأندية الرياضية الكويتية"، واستهدفت الدراسة وضع إستراتيجية مقترحة لجذب رؤوس الأموال للاستثمار في الأندية بدولة الكويت، واستخدم الباحث المنهج الوصفي، وتمثلت عينة البحث في (١٨٠) فرداً من أعضاء مجالس الإدارات وأعضاء اللجنة الرياضية بمجلس الأمة الكويتي ورؤساء الأقسام ومديري العموم بالهيئة العامة للشباب والرياضة، واستخدم الباحث المقابلة الشخصية واستمارة الاستبيان كأدوات لجمع البيانات، وكانت من أهم النتائج لا يوجد دور حقيقي للهيئة العامة للشباب والرياضة لجذب رؤوس الأموال للاستثمار بالأندية ولا تساهم مجالس إدارات الأندية في تشجيع رجال الأعمال على الاستثمار بالأندية ولا يوجد إداريين متخصصين في تسويق المنشآت الرياضية بالأندية لجذب المستثمرين وعدم الاهتمام بالدور الكبير للإعلام كوسيلة هامة من وسائل الاستثمار الرياضي.

١١- دراسة "كريستا بينيوا Krista Benoit" (٢٠٠٥) (٢١) بعنوان "واقع الرعاية الرياضية في المنظمات الرياضية الكندية"، ويهدف البحث إلى دراسة دافع الرعاية الرياضية بالمنظمات الرياضية الكندية، وكانت أهم النتائج عدم كفاية التغطية الإعلانية والتليفزيونية، حاجة التنفيذيين في مجال الرعاية الرياضية إلى المزيد من الإعداد والتدريب، الحاجة إلى التوسع في سياسة استضافة الأحداث الرياضية.

١٢- دراسة "دانيال شيلدز Daniel Shields" (٢٠٠٤) (٢٠) بعنوان "أثر الملكية الخاصة على الاستثمار في أندية كرة القدم للمحترفين"، واستهدفت التعرف على أثر الملكية الخاصة على الاستثمار في أندية كرة القدم للمحترفين، واستخدم الباحث المنهج الوصفي، واشتملت عينة الدراسة على نادي ليفربول (دراسة الحالة)، وكان من أهم النتائج وجود علاقة طردية بين الملكية الخاصة وحجم الاستثمار بأندية كرة القدم للمحترفين، حيث أن تنقل حاملي الأسهم بين الأندية أو انسحابهم وتجاهل تكلفة الفرصة الاستثمارية البديلة

أدى لعدم الاستقرار النسبي للاستثمار ومخرجاته المتوقعة وتعرض بعض الأندية لازمات مالية ترتب عليها انتشار حالة التخوف من تصفية أصول الأندية وتغلب الجانب الاقتصادي على الأهداف الرياضية والاجتماعية للأندية، مما وجه مسؤولي إدارة الأندية للاعتماد على اتساع شعبية كرة القدم واستخدام وسائل الإعلام لجذب المستثمرين المحليين والأجانب، ويوصي الباحث بضرورة الموازنة بين دوافع الاستثمار من ربحية (تجارية، قومية) بما يساعد على نجاح قرارات الاستثمار (طويلة الأجل) وزيادة أصول الأندية شرطية بتقنين انتقال حملة الأسهم بين الأندية أو انسحابهم من الشركات المساهمة الرياضية بتفعيل دور الرقابة في إطار السياسة العامة للدولة كأهم محددات الاستثمار بأندية كرة القدم للمحترفين.

إجراءات البحث :

منهج البحث :

استخدم الباحث المنهج الوصفي (أسلوب الدراسات المسحية) بخطواته وإجراءاته وذلك لمناسبته لتحقيق أهداف البحث.

مجتمع وعينة البحث :

يتمثل مجتمع البحث في العاملين بالأندية الرياضية الأهلية بجمهورية مصر العربية والممثل في أعضاء مجالس الإدارات ومديري الأندية والبالغ قوامه (٨٨٤٤) ثمانية آلاف وثمانمائة وأربعة وأربعون فرداً، وقد قام الباحث باختيار عينة البحث بالطريقة الطبقية العمدية وقد بلغت (١٩٤) فرداً، والجدول التالي يوضح توصيف مجتمع وعينة البحث.

جدول (١)

توصيف مجتمع وعينة البحث

العينة الأساسية للبحث	العينة الأساسية المطبق عليها	عدد الأندية المطبق عليها	المجتمع	عدد الأندية	القطاع
٧٦	١٤٢	٩	٣٩٧٢	٣٣١	الإسكندرية والوجه البحري
٣٧	٥٦	٦	١٨١٢	١٥١	القاهرة الكبرى
٢٦	٣٩	٤	٩٧٢	٨١	القناة
٢١	٣٣	٧	٩٢٤	٧٧	شمال الصعيد
٣٤	٥٢	٥	١١٦٤	٩٧	جنوب الصعيد
١٩٤	٣٢٢	٣١	٨٨٤٤	٧٣٧	الإجمالي

أدوات جمع البيانات:

أولاً : تحليل الوثائق والسجلات :

قام الباحث بتحليل الوثائق والسجلات الخاصة بالعاملين بالأندية الرياضية بجمهورية مصر العربية والممثل في أعضاء مجالس الإدارات ومديري الأندية وكذلك من خلال الاطلاع علي السجلات الخاصة الأندية عينة البحث وذلك للتعرف على الأعداد الفعلية لهم حتي يتمكن من تطبيق البحث وكذلك التعرف علي المشروعات الاستثمارية الطبقة بالأندية ومدى الاستفادة منها.

ثانياً : استبيان معوقات تنفيذ الأنشطة الاستثمارية بالاندية الرياضية المصرية كمدخل لجذب الشركات الراعية للاستثمار الرياضي :

وهي استمارة من إعداد الباحث واتبع في إعدادها الآتي :

١- تحديد هدف الاستبيان :

تم تحديد هدف الاستبيان وقد تمثل في التعرف معوقات تنفيذ الأنشطة الاستثمارية بالأندية الرياضية المصرية كمدخل لجذب الشركات الراعية للاستثمار الرياضي.

٢- تحديد محاور الاستبيان :

من خلال إطلاع الباحث على الدراسات والبحوث السابقة، قام الباحث بتحديد مجموعة من المحاور، وقد تمثلت محاور الاستبيان في الآتي :

- المحور الأول (معوقات مرتبطة بالنواحي الإدارية الخاصة بتنفيذ الأنشطة الاستثمارية).
- المحور الثاني (معوقات مرتبطة بالنواحي البشرية الخاصة بتنفيذ الأنشطة الاستثمارية).
- المحور الثالث (معوقات مرتبطة بالجوانب التنظيمية الخاصة بالمشروعات الاستثمارية).
- المحور الرابع (معوقات مرتبطة بالسياسات القانونية الخاصة بالمشروعات الاستثمارية).
- المحور الخامس (معوقات مرتبطة بدراسات الجدوي الخاصة بالمشروعات الاستثمارية).
- المحور السادس (معوقات مرتبطة بالمخاطر المتوقعة من تنفيذ الأنشطة الاستثمارية).

وقام الباحث بعرضها على مجموعة من الخبراء في مجال الإدارة الرياضية قوامها (١٠) خبراء وذلك لإبداء الرأي في مدى مناسبتها، وقد تم اختيار المحاور التي حصلت على نسبة ٧٠% فأكثر من مجموعة آراء الخبراء، والجدول التالي (٢) يوضح ذلك.

جدول (٢)

أراء السادة الخبراء حول مدى مناسبة محاور الاستبيان (ن = ١٠)

النسبة المئوية	التكرار	المحور
١٠٠%	١٠	معوقات مرتبطة بالنواحي الإدارية الخاصة بتنفيذ الأنشطة الاستثمارية
٤٠%	٤	معوقات مرتبطة بالنواحي البشرية الخاصة بتنفيذ الأنشطة الاستثمارية
٩٠%	٩	معوقات مرتبطة بالجوانب التنظيمية الخاصة بالمشروعات الاستثمارية
٨٠%	٨	معوقات مرتبطة بالسياسات القانونية الخاصة بالمشروعات الاستثمارية
٩٠%	٩	معوقات مرتبطة بدراسات الجدوى الخاصة بالمشروعات الاستثمارية
٩٠%	٩	معوقات مرتبطة بالمخاطر المتوقعة من تنفيذ الأنشطة الاستثمارية

يتضح من جدول (٢) تراوحت النسبة المئوية لأراء الخبراء حول مدى مناسبة محاور الاستبيان ما بين (٤٠% : ١٠٠%)، وبناءً على آراء السادة الخبراء تم الموافقة على جميع محاور الاستبيان وذلك لحصولها على نسبة أعلى من ٧٠% من آراء السادة الخبراء ما عدا محور (معوقات مرتبطة بالنواحي البشرية الخاصة بتنفيذ الأنشطة الاستثمارية) لحصوله على نسبة أقل من ٧٠%.

٤- صياغة عبارات الاستبيان :

قام الباحث بوضع مجموعة من العبارات لكل محور من محاور الاستبيان النهائية، وقد بلغ عدد العبارات (٥٠) عبارة، وقد قام الباحث بعرض تلك العبارات على مجموعة من الخبراء في مجال الإدارة الرياضية قوامها (١٠) خبراء وذلك لإبداء الرأي في مدى مناسبة العبارات لمحاور البحث، ويوضح جدول (٣) ذلك.

جدول (٣)

عدد العبارات التي تم حذفها من الصورة المبدئية للاستبيان

عدد العبارات النهائية	أرقام العبارات المحذوفة	عدد العبارات المحذوفة	عدد العبارات في الصورة المبدئية	المحاور
١٠	٤	١	١١	معوقات مرتبطة بالنواحي الإدارية الخاصة بتنفيذ الأنشطة الاستثمارية
٩	١٩	١	١٠	معوقات مرتبطة بالنواحي البشرية الخاصة بتنفيذ الأنشطة الاستثمارية
١١	٢٨	١	١٢	معوقات مرتبطة بالجوانب التنظيمية الخاصة بالمشروعات الاستثمارية
٩	—	—	٩	معوقات مرتبطة بالسياسات القانونية الخاصة بالمشروعات الاستثمارية
٧	٤٨	١	٨	معوقات مرتبطة بدراسات الجدوى الخاصة بالمشروعات الاستثمارية
	٤٦	٤	٥٠	الإجمالي

يتضح من جدول (٣) تم حذف العبارات التي حصلت على نسبة أقل من ٧٠% من اتفاق الخبراء وقد بلغت عدد العبارات المحذوفة (٤) عبارات لتصبح الصورة النهائية مكونة من (٤٦) عبارة.

٥- الصورة النهائية للاستبيان :

قام الباحث بكتابة شكل الاستبيان في صورته النهائية وذلك بترتيب العبارات تبعاً للمحور المنتمية إليه بحيث تجمع العبارات الخاصة بكل محور من محاور الاستبيان مع بعضها.

٦- تصحيح الاستبيان :

لتصحيح الاستبيان قام الباحث بوضع ميزان تقديري ثلاثي، وقد تم تصحيح العبارات كالتالي:

- موافق (٣) ثلاثة درجات.
- إلى حد ما (٢) درجتان.
- غير موافق (١) درجة واحدة.

المعاملات العلمية للاستبيان :

قام الباحث بحساب المعاملات العلمية للاستبيان على النحو التالي :

أ- الصدق :

لحساب صدق الاستبيان استخدم الباحث الطرق التالية :

(١) صدق المحتوى :

قام الباحث بعرض الاستبيان في صورته المبدئية على مجموعة من الخبراء في مجال الإدارة الرياضية قوامها (١٠) خبراء وذلك لإبداء الرأي في ملاءمة الاستبيان فيما وضع من أجله سواء من حيث المحاور والعبارات الخاصة بكل محور ومدى مناسبة تلك العبارات للمحور الذي تمثله، والجدول التالي (٤) يوضح النسبة المئوية لأراء الخبراء على عبارات الاستبيان.

جدول (٤)

النسبة المئوية لأراء الخبراء على عبارات الاستبيان (ن = ١٠)

العبارات								المحاور	
٨	٧	٦	٥	٤	٣	٢	١	رقم العبارة	
٨	١٠	١٠	١٠	٣	٨	١٠	٩	تكرارها	
%٨٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%٣٠	%٨٠	%١٠٠	%٩٠	النسبة المئوية	
						١١	١٠	٩	رقم العبارة
						٨	٨	١٠	تكرارها

تابع جدول (٤)
النسبة المئوية لأراء الخبراء على عبارات الاستبيان (ن = ١٠)

العبارات								المحاور
								النسبة المئوية
١٩	١٨	١٧	١٦	١٥	١٤	١٣	١٢	رقم العبارة
٥	٨	٩	١٠	١٠	١٠	٩	٨	تكرارها
%٥٠	%٨٠	%٩٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%٩٠	%٨٠	النسبة المئوية
								رقم العبارة
								تكرارها
								النسبة المئوية
٢٩	٢٨	٢٧	٢٦	٢٥	٢٤	٢٣	٢٢	رقم العبارة
٦	٤	٨	١٠	٨	٩	٩	٨	تكرارها
%٦٠	%٤٠	%٨٠	%١٠٠	%٨٠	%٩٠	%٩٠	%٨٠	النسبة المئوية
								رقم العبارة
								تكرارها
								النسبة المئوية
٤١	٤٠	٣٩	٣٨	٣٧	٣٦	٣٥	٣٤	رقم العبارة
١٠	١٠	١٠	٩	١٠	٩	٨	١٠	تكرارها
%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%٩٠	%١٠٠	%٩٠	%٨٠	%١٠٠	النسبة المئوية
								رقم العبارة
								تكرارها
								النسبة المئوية
٥٠	٤٩	٤٨	٤٧	٤٦	٤٥	٤٤	٤٣	رقم العبارة
١٠	١٠	٥	٩	١٠	٩	٨	١٠	تكرارها
%١٠٠	%١٠٠	%٥٠	%٩٠	%١٠٠	%٩٠	%٨٠	%١٠٠	النسبة المئوية

يتضح من جدول (٤) تراوحت النسبة المئوية لأراء الخبراء حول عبارات الاستبيان ما بين (٣٠% : ١٠٠%)، وبذلك تم حذف عدد (٤) عبارات لحصولها على نسبة أقل من ٧٠% من اتفاق الخبراء لتصبح الصورة النهائية مكونة من (٤٦) عبارة.

(٢) صدق الاتساق الداخلي :

لحساب صدق الاتساق الداخلي للاستبيان قام الباحث بتطبيقه على عينة قوامها (٢٠) فرداً من مجتمع البحث ومن غير العينة الأصلية للبحث، حيث قام الباحث بحساب معاملات الارتباط بين درجة كل عبارة والدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه، وكذلك معاملات الارتباط بين درجة كل عبارة والدرجة الكلية للاستبيان، كما تم حساب معاملات الارتباط بين درجة كل محور والدرجة الكلية للاستبيان، والجداول (٥)، (٦)، (٧) توضح النتيجة على التوالي.

جدول (٥)

معامل الارتباط بين درجة كل عبارة والدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه (ن = ٢٠)

العبارات								المحاور	
٨	٧	٦	٥	٤	٣	٢	١	رقم العبارة	معوقات مرتبطة بالنواحي الإدارية الخاصة بتنفيذ الأنشطة الاستثمارية
٠,٨٨	٠,٧٢	٠,٨٨	٠,٦٢	٠,٨٠	٠,٧٠	٠,٥٠	٠,٨٦	معامل الارتباط	
						١٠	٩	رقم العبارة	معوقات مرتبطة بالجوانب التنظيمية الخاصة بالمشروعات الاستثمارية
						٠,٥٠	٠,٦٧	معامل الارتباط	
١٨	١٧	١٦	١٥	١٤	١٣	١٢	١١	رقم العبارة	معوقات مرتبطة بالسياسات القانونية الخاصة بالمشروعات الاستثمارية
٠,٧٩	٠,٦٠	٠,٨١	٠,٧١	٠,٧٧	٠,٨٧	٠,٤٦	٠,٩٢	معامل الارتباط	
							١٩	رقم العبارة	معوقات مرتبطة بدراسات الجدوي الخاصة بالمشروعات الاستثمارية
							٠,٩٠	معامل الارتباط	
٢٧	٢٦	٢٥	٢٤	٢٣	٢٢	٢١	٢٠	رقم العبارة	معوقات مرتبطة بالمشروعات الاستثمارية
٠,٨١	٠,٨٧	٠,٦٧	٠,٧٣	٠,٦٢	٠,٧٣	٠,٨٢	٠,٤٩	معامل الارتباط	
						٣٠	٢٩	رقم العبارة	معوقات مرتبطة بالمشروعات الاستثمارية
						٠,٦٧	٠,٨٩	معامل الارتباط	
٣٨	٣٧	٣٦	٣٥	٣٤	٣٣	٣٢	٣١	رقم العبارة	معوقات مرتبطة بالمشروعات الاستثمارية
٠,٧٤	٠,٨١	٠,٠٦٢	٠,٨٤	٠,٧٨	٠,٨٩	٠,٥٨	٠,٦٠	معامل الارتباط	
							٣٩	رقم العبارة	معوقات مرتبطة بالمشروعات الاستثمارية
							٠,٧٦	معامل الارتباط	
	٤٦	٤٥	٤٤	٤٣	٤٢	٤١	٤٠	رقم العبارة	معوقات مرتبطة بالمشروعات الاستثمارية
	٠,٧٢	٠,٦٦	٠,٧٣	٠,٨٢	٠,٨٤	٠,٩٠	٠,٧٨	معامل الارتباط	

قيمة (ر) الجدولية عند مستوي دلالة (٠,٠٥) = ٠,٤٤٤

يتضح من جدول (٥) ما يلي: تراوحت معاملات الارتباط بين درجة كل عبارة والدرجة الكلية للمحور المنتمية إليه ما بين (٠,٤٦ : ٠,٩٢) وهي معاملات ارتباط دالة إحصائياً مما يشير إلى صدق الاتساق الداخلي للاستبيان.

جدول (٦)

معامل الارتباط بين درجة كل عبارة والدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه (ن = ٢٠)

رقم العبارة	معامل الارتباط	رقم العبارة	معامل الارتباط	رقم العبارة	معامل الارتباط	رقم العبارة	معامل الارتباط	رقم العبارة	معامل الارتباط
١	٠,٧٦	١١	٠,٨٩	٢١	٠,٧١	٣١	٠,٥٦	٤١	٠,٥١
٢	٠,٥٠	١٢	٠,٥٢	٢٢	٠,٦٦	٣٢	٠,٦٩	٤٢	٠,٥٠
٣	٠,٥٣	١٣	٠,٧٨	٢٣	٠,٧٤	٣٣	٠,٦٤	٤٣	٠,٦٣
٤	٠,٦٨	١٤	٠,٦٨	٢٤	٠,٦٤	٣٤	٠,٥٧	٤٤	٠,٥٢
٥	٠,٥٦	١٥	٠,٧٣	٢٥	٠,٨٠	٣٥	٠,٥٧	٤٥	٠,٥٩
٦	٠,٨٣	١٦	٠,٧٤	٢٦	٠,٦٨	٣٦	٠,٥٨	٤٦	٠,٦٥
٧	٠,٥٨	١٧	٠,٥٢	٢٧	٠,٦٥	٣٧	٠,٤٩		
٨	٠,٨٩	١٨	٠,٧٨	٢٨	٠,٥٤	٣٨	٠,٧١		
٩	٠,٥٩	١٩	٠,٨٣	٢٩	٠,٧٨	٣٩	٠,٥٠		
١٠	٠,٦٥	٢٠	٠,٥٩	٣٠	٠,٦٠	٤٠	٠,٦١		

قيمة (ر) الجدولية عند مستوي دلالة (٠,٠٥) = ٠,٤٤٤

يتضح من جدول (٦) ما يلي: تراوحت معاملات الارتباط بين درجة كل عبارة والدرجة الكلية للاستبيان ما بين (٠,٤٩ : ٠,٨٩) وهي معاملات ارتباط دالة إحصائياً مما يشير إلى صدق الاتساق الداخلي للاستبيان.

جدول (٧)

معامل الارتباط بين مجموع درجات كل محور والدرجة الكلية للاستبيان (ن = ٢٠)

م	المحاور	معامل الارتباط
١	معوقات مرتبطة بالنواحي الإدارية الخاصة بتنفيذ الأنشطة الاستثمارية	٠,٩١
٢	معوقات مرتبطة بالنواحي البشرية الخاصة بتنفيذ الأنشطة الاستثمارية	٠,٩٥
٣	معوقات مرتبطة بالجوانب التنظيمية الخاصة بالمشروعات الاستثمارية	٠,٩٠
٤	معوقات مرتبطة بالسياسات القانونية الخاصة بالمشروعات الاستثمارية	٠,٨٠
٥	معوقات مرتبطة بدراسات الجدوي الخاصة بالمشروعات الاستثمارية	٠,٧٤

قيمة (ر) الجدولية عند مستوي دلالة (٠,٠٥) = ٠,٤٤٤

يتضح من الجدول (٧) ما يلي: تراوحت معاملات الارتباط بين مجموع درجات كل محور والدرجة الكلية للاستبيان ما بين (٠,٧٤ : ٠,٩٥) وهي معاملات ارتباط دالة إحصائياً مما يشير إلى الاتساق الداخلي للاستبيان.

ب- الثبات :

لحساب ثبات الاستبيان قام الباحث باستخدام معامل ألفا لكرونباخ وذلك بتطبيقها على عينة قوامها (٢٠) فرداً من مجتمع البحث ومن خارج العينة الأصلية، والجدول التالي (٨) يوضح ذلك.

جدول (٨)

معاملات الثبات باستخدام معامل ألفا لكرونباخ للاستبيان (ن = ٢٠)

معامل الفا	المحاور
٠,٨٨	معوقات مرتبطة بالنواحي الإدارية الخاصة بتنفيذ الأنشطة الاستثمارية
٠,٨٩	معوقات مرتبطة بالنواحي البشرية الخاصة بتنفيذ الأنشطة الاستثمارية
٠,٩١	معوقات مرتبطة بالجوانب التنظيمية الخاصة بالمشروعات الاستثمارية
٠,٨٨	معوقات مرتبطة بالسياسات القانونية الخاصة بالمشروعات الاستثمارية
٠,٨٨	معوقات مرتبطة بدراسات الجدوى الخاصة بالمشروعات الاستثمارية
٠,٩٦	الدرجة الكلية

يتضح من جدول (٨) ما يلي: تراوحت معاملات ألفا لمحاور الاستبيان ما بين (٠,٨٨، : ٠,٩١)، كما بلغ معامل الفا للاستبيان (٠,٩٦) وهي معاملات دالة إحصائياً مما يشير إلى ثبات الاستبيان.

خطوات البحث :

أ- الدراسة الاستطلاعية :

قام الباحث بإجراء دراسة استطلاعية لأداة جمع البيانات حيث قام بتطبيقها على عينة من مجتمع البحث ومن خارج العينة الأساسية في الفترة من ٦/١١/٢٠٢٢م إلى ١٠/١١/٢٠٢٢م وذلك بغرض التعرف على مدى مناسبتها وعلاقتها بالتطبيق على تلك العينة.

ب- تطبيق البحث :

بعد تحديد العينة واختبار أداة جمع البيانات والتأكد من صدقها وثباتها قام الباحث بتطبيقها على جميع أفراد العينة قيد البحث وكانت فترة التطبيق من ١٧/١١/٢٠٢٢م إلى ٣٠/١١/٢٠٢٢م.

ج- تصحيح استمارات الاستبيان :

بعد الانتهاء من التطبيق قام الباحث بتصحيح الاستمارات طبقاً للتعليمات الموجودة والموضحة سابقاً وبعد الانتهاء من عملية التصحيح قام الباحث برصد الدرجات وذلك تمهيداً لمعالجتها إحصائياً.

المعالجات الإحصائية :

- النسبة المئوية.
- معامل الفا لكرونباخ.
- مربع كا.
- معامل الارتباط.
- الدرجة المقدرة.

وقد ارتضى الباحث مستوى دلالة عند مستوى (٠,٠٥)، كما استخدم برنامج Spss لحساب بعض المعاملات الإحصائية.

عرض النتائج ومناقشتها وتفسيرها :

الإجابة علي التساؤل الأول الذي ينص علي :

ما المعوقات المرتبطة بالنواحي الإدارية الخاصة بتنفيذ الأنشطة الاستثمارية ؟

جدول (٩)

الدرجة المقدره والنسبة المئوية والترتيب ومربع كا لآراء العينة بالنسبة لعبارات المحور الأول (معوقات مرتبطة بالنواحي الإدارية الخاصة بتنفيذ الأنشطة الاستثمارية) (ن = ١٩٤)

م	العبارات	الاستجابة			الدرجة المقدره	النسبة المئوية	قيمة كا ^٢
		موافق	إلى حد ما	غير موافق			
١.	عدم التخطيط المسبق لكيفية إدارة وتشغيل الأندية في ظل الفكر الاقتصادي المعاصر.	١٦٥	٢٥	٤	٥٤٩	٩٤,٣٣	٢٣٦,٩٢
٢.	عدم وضع الخطط الكفيلة بجذب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية والترويج والإعلان عن فرص الخصخصة داخل الأندية.	١٨٧	٧	-	٥٧٥	٩٨,٨٠	٣٤٧,٥٢
٣.	عدم وجود قيادات له خبرة ودراية عن إدارة الأندية في ضوء المفاهيم الاقتصادية الحديثة.	١٧٤	١٦	٤	٥٥٨	٩٥,٨٨	٢٧٨,٣٩
٤.	عدم قدرة القيادات والعاملين علي الاطلاع علي كل ما هو جديد من خلال تجارب الدول الناجحة في مجال الاستثمار.	١٨٩	٥	-	٥٧٧	٩٩,١٤	٣٥٨,٧٧
٥.	عدم وجود إدارة متخصصة بالنادي يؤدي إلى صعوبة اختيار المستثمر المناسب للتعاقد على المشروعات.	١٨٨	٦	-	٥٧٦	٩٨,٩٧	٣٥٣,١١
٦.	عدم وضوح أهداف الأنشطة الاستثمارية أمام صناع القرار في عملية التنبؤ المستقبلي.	١٤٨	٢٨	١٨	٥١٨	٨٩,٠٠	١٦١,٨٦
٧.	عدم وجود أنشطة استثمارية توضح للمستثمرين المشروعات التي يمكن تنفيذها بالنادي.	١٤٣	٣٤	١٧	٥١٤	٨٨,٣٢	١٤٤,٥٧
٨.	ندرة المتخصصين المؤهلين وذوى الخبرات في مجال الاستثمار الرياضي.	١٨٦	٧	١	٥٧٣	٩٨,٤٥	٣٤١,٧٦
٩.	عدم القدرة علي الاتصال بالأسواق الخارجية والحصول على التكنولوجيا والتقنية الحديثة وجذب رؤوس الأموال للاستثمار.	١٩٠	٤	-	٥٧٨	٩٩,٣١	٣٦٤,٤٩
١٠.	عدم الاستعانة بالتقارير السابقة عند التخطيط للمشروعات الرياضية الاستثمارية المستقبلية.	١٧٣	١٤	٧	٥٥٤	٩٥,١٩	٢٧٢,٦١
الدرجة الكلية للمحور					٥٥٧٢	٩٥,٧٤	

قيمة (كا) الجدولية عند مستوي دلالة (٠,٠٥) = ٥,٩٩

يتضح من جدول (٩) تراوحت النسبة المئوية لآراء عينة البحث في عبارات المحور الأول (معوقات مرتبطة بالنواحي الإدارية الخاصة بتنفيذ الأنشطة الاستثمارية) ما بين (٨٨,٣٢% : ٩٩,٣١%).

- توجد فروق دالة إحصائياً بين آراء عينة البحث في جميع العبارات وفي اتجاه الموافقة. ويرجع الباحث تلك النتيجة إلى أن هناك الكثير من المعوقات الإدارية التي تعوق عملية تنفيذ الأنشطة الاستثمارية حيث أن قدرة الأندية علي الاتصال بالأسواق الخارجية والحصول على التكنولوجيا والتقنية الحديثة ضعيفة جداً، بالإضافة الي ضعف قدرتها علي جذب رؤوس الأموال للاستثمار، وخاصة ان هناك قصور شديدة في الاطلاع علي كل ما هو جديد سواء من القيادات او العاملين في الأندية وخاصة التعرف تجارب الدول الناجحة في مجال الاستثمار، وعدم وجود إدارة متخصصة بالنادي يؤدي إلى صعوبة اختيار المستثمر المناسب للتعاقد على المشروعات، وضعف الخطط الخاصة الموضوعه بجذب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية والترويج والإعلان عن فرص الخصخصة داخل الأندية، وندرة المتخصصين المؤهلين وذوى الخبرات في مجال الاستثمار الرياضي، وانعدام وجود قيادات لها خبرة ودراية عن إدارة الأندية في ضوء المفاهيم الاقتصادية الحديثة، وحيث ان معظم الأندية لا تستعين بالتقارير السابقة عند التخطيط للمشروعات الرياضية الاستثمارية المستقبلية، عدم وضوح أهداف الأنشطة الاستثمارية للأندية أمام صناع القرار في عملية التنبؤ المستقبلي، حيث انه لا تخطيط مسبق لكيفية إدارة وتشغيل الأندية في ظل الفكر الاقتصادي المعاصر، بالإضافة الي عدم وجود أنشطة استثمارية توضح للمستثمرين المشروعات التي يمكن تنفيذها بالنادي، كل ذلك ادي الي وجود معوقات ادارية تعوق عملية الاستثمار داخل الأندية الرياضية وهذا ما اكدته دراسة "تركي بن حمد الخنيفر" (٢٠١٥) (٥)، دراسة محمد عبد الخضر الطائي (٢٠١٤) (١٥)، دراسة يحي بدر مبارك" (٢٠٠٩) (١٩).

الإجابة علي التساؤل الثاني الذي ينص علي :

ما المعوقات المرتبطة بالجوانب التنظيمية الخاصة بالمشروعات الاستثمارية ؟

جدول (١٠)

الدرجة المقدره والنسبة المئوية والترتيب ومربع كا لآراء العينة بالنسبة لعبارات المحور الثاني (معوقات مرتبطة بالجوانب التنظيمية الخاصة بالمشروعات الاستثمارية) (ن = ١٩٤)

م	العبارات	الاستجابة			الدرجة المقدره	النسبة المئوية	قيمة كا ^٢
		موافق	إلى حد ما	غير موافق			
١١	الخوف الوظيفي من تجربة كل جديد الذي يززع شخصية متخذي القرار في الأندية الرياضية.	١٨٩	٥	-	٥٧٧	٩٩,١٤	٣٥٨,١٧

تابع جدول (١٠)

الدرجة المقدرة والنسبة المئوية والترتيب ومربع كا لآراء العينة بالنسبة لعبارات المحور الثاني (معوقات مرتبطة بالجوانب التنظيمية الخاصة بالمشروعات الاستثمارية) (ن = ١٩٤)

م	العبارات	الاستجابة			الدرجة المقدرة	النسبة المئوية	قيمة كا ^٢
		موافق	إلى حد ما	غير موافق			
١٢	عدم القدرة علي انتهاج الأسلوب المخطط والمدروس لتنفيذ الأنشطة الاستثمارية.	١٢٠	٤٥	٢٩	٤٧٩	٨٢,٣٠	٧٣,٠٠
١٣	ضعف المؤسسات التدريبية المنوط به تدريب العاملين والقيادات عن مفاهيم الاستثمار وعدم قدرتها علي وضع المادة العلمية المناسبة.	١٨٨	٦	-	٥٧٦	٩٨,٩٧	٣٥٣,١١
١٤	طول الفترة الزمنية الخاصة باستخراج التراخيص اللازمة لإقامة المشروعات.	١٧٦	٦	١٢	٥٥٢	٩٤,٨٥	٢٨٧,٧٩
١٥	عدم الاهتمام بتزويد الأندية بالتقنيات الحديثة التي تساعد علي ترشيد اتخاذ القرار والتعرف علي آليات تطبيق الاستثمار الرياضي.	١٧٢	٢٠	٢	٥٥٨	٩٥,٨٨	٢٦٩,٧٣
١٦	عدم وجود تعاون بين الجهة الإدارية والنادي من أجل تحقيق أساليب الاستثمار الرياضي.	١٣٢	٣٢	٣٠	٤٩٠	٨٤,١٩	١٠٥,٢٠
١٧	عدم وجود مخصصات مالية لتأهيل الكوادر الرياضية حول كيفية تطبيق أساليب الاستثمار الرياضي.	١٨٦	٨	-	٥٧٤	٩٨,٦٣	٣٤١,٩٨
١٨	ندرة وجود شبكة معلومات كاملة في الأندية لنشر أنشطة النادي وإمكاناته للمجتمع الخارجي.	١٨٢	١١	١	٥٦٩	٩٧,٧٧	٣٢٠,١١
١٩	عدم القدرة علي الوقوف علي السلبيات الخاصة بطرح المشروعات الاستثمارية ومحاولة تفاديها وعلاجها.	١٤٨	٣١	١٥	٥٢١	٨٩,٥٢	١٦٣,٠٦
الدرجة الكلية للمحور					٤٨٩٦	٩٣,٤٧	

قيمة (كا) الجدولية عند مستوي دلالة (٠,٠٥) = ٥,٩٩

يتضح من جدول (١٠) تراوحت النسبة المئوية لآراء عينة البحث في عبارات المحور الثاني (معوقات مرتبطة بالجوانب التنظيمية الخاصة بالمشروعات الاستثمارية) ما بين (٨٢,٣٠% : ٩٩,١٤%).

- توجد فروق دالة إحصائية بين آراء عينة البحث في جميع العبارات وفي اتجاه الموافقة. ويرجع الباحث تلك النتيجة إلى أن هناك خوف وظيفي من تجربة كل جديد الذي يزعم شخصية متخذي القرار في الأندية الرياضية، وعدم قدرتهم علي انتهاج الأسلوب العلمي المخطط والمدروس لتنفيذ تلك الأنشطة الاستثمارية، كما ان ضعف المؤسسات التدريبية المنوط به تدريب العاملين والقيادات عن مفاهيم الاستثمار وعدم قدرتها علي وضع

المادة العلمية المناسبة، وطول الفترة الزمنية الخاصة باستخراج التراخيص اللازمة لإقامة المشروعات الأمر الذي يترتب عليه اعاقة عملية الاستثمار، حيث هناك عدم اهتمام من قبل الجهات المختصة بتزويد الأندية بالتقنيات الحديثة التي تساعد علي ترشيد اتخاذ القرار والتعرف علي آليات تطبيق الاستثمار الرياضي، وعدم وجود تعاون بين الجهة الإدارية والنادي من أجل تحقيق أساليب الاستثمار الرياضي، حيث هناك قصور شديد جدا في المخصصات المالية من أجل تأهيل الكوادر الرياضية حول كيفية تطبيق أساليب الاستثمار الرياضي، و ندرة وجود شبكة معلومات كاملة في الأندية لنشر أنشطة النادي وإمكاناته للمجتمع الخارجي، بالإضافة الي عدم القدرة علي الوقوف على السلبيات الخاصة بطرح المشروعات الاستثمارية ومحاولة تفاديها وعلاجها وهذا ما اكدته دراسة "عمرو فاروق عبد القادر (٢٠١٧) (٩)، دراسة محمد رفاعي جريز (٢٠١٥) (١٣)، دراسة كريستا بينيوا Krista Benoit " (٢٠٠٥) (٢١).

الإجابة علي التساؤل الثالث الذي ينص علي :

ما المعوقات المرتبطة بالسياسات القانونية الخاصة بالمشروعات الاستثمارية؟

جدول (١١)

الدرجة المقدرة والنسبة المئوية والترتيب ومربع كا لآراء العينة بالنسبة لعبارات المحور الثالث (معوقات مرتبطة بالسياسات القانونية الخاصة بالمشروعات الاستثمارية) (ن = ١٩٤)

م	العبارات	الاستجابة			الدرجة المقدرة	النسبة المئوية	قيمة كا ^٢
		موافق	إلى حد ما	غير موافق			
٢٠	ضعف وجود لوائح وقوانين لتطبيق نظم الاستثمار الرياضي بالنادي.	٩٧	٤٠	٥٧	٤٢٨	٧٣,٥٤	٢٦,٤٨
٢١	عدم منح المستثمرين في المجال الرياضي بعض المزايا كالإعفاءات الضريبية والجمركية والتي تعمل على تحفيزهم لاستثمار داخل النادي.	١٦٨	١٥	١١	٥٤٥	٩٣,٦٤	٢٤٧,٨٠
٢٢	التدخلات الحكومية المباشرة وغير المباشرة يعيق تنفيذ الكثير من المشروعات الاستثمارية داخل النادي.	١٧٦	١٠	٨	٥٥٦	٩٥,٥٣	٢٨٧,٥٥
	عدم وجود عقود قانونية بين النادي والمستثمرين يجعل النادي يخشي من الأخطاء التعاقدية.	١١٣	٣٦	٤٥	٤٥٦	٧٨,٣٥	٥٤,٨١
٢٣	عدم سن قانون للاستثمار يشجع المستثمر على الاستثمار داخل النادي.	١٢٥	٢١	٤٨	٤٦٥	٧٩,٩٠	٩٠,٠٧
٢٤	عدم كفاية بنود القانون الجديد علي الأحكام الرئيسية لتنظيم الاتجاه الحديث لعقود الاستثمار الرياضي.	١٣٧	٢٤	٣٣	٤٩٢	٨٤,٥٤	١٢١,٩٩

تابع جدول (١١)

الدرجة المقدرة والنسبة المئوية والترتيب ومربع كا لآراء العينة بالنسبة لعبارات المحور الثالث (معوقات مرتبطة بالسياسات القانونية الخاصة بالمشروعات الاستثمارية) (ن = ١٩٤)

م	العبارات	الاستجابة			الدرجة المقدرة	النسبة المئوية	قيمة كا ^٢
		موافق	إلى حد ما	غير موافق			
٢٥	تقييد حرية الهيئات الرياضية في تحديد أوجه الاستثمار الرياضي داخلها مع تحملها المسؤولية القانونية الكاملة عن ذلك.	١٦٨	٧	١٩	٥٣٧	٩٢,٢٧	٢٤٨,٧٩
٢٦	عدم وضع قواعد تحكم عقود الاستثمار الرياضي داخل الأندية.	١٦٠	١٤	٢٠	٥٢٨	٩٠,٧٢	٢١١,٠٩
٢٧	ضعف الآليات والوسائل القانونية والاقتصادية والمالية الحديثة التي يمكن تطبيقها بواسطة الأندية الرياضية في إطار عملية الاستثمار الرياضي.	١٥٠	٣٢	١٢	٥٢٦	٩٠,٣٨	١٧٢,٠٠
٢٨	عدم وجود مرونة في اللائحة المالية الحالية بالأندية الرياضية تمكنها من إعطاء المستثمرين بعض الصلاحيات.	١٧٦	-	١٨	٥٤٦	٩٣,٨١	٢٩٠,٠٢
٢٩	عدم تحديد الهيئات المسؤولة عن مراقبة النظام المحاسبي للأندية الرياضية.	١١٤	٥٩	٢١	٤٨١	٨٢,٦٥	٦٧,٦٢
الدرجة الكلية للمحور					٥٥٦٠	٨٦,٨٥	

قيمة (كا) الجدولية عند مستوي دلالة (٠,٠٥) = ٥,٩٩

يتضح من جدول (١١) :

- تراوحت النسبة المئوية لآراء عينة البحث في عبارات المحور الثالث (معوقات مرتبطة بالسياسات القانونية الخاصة بالمشروعات الاستثمارية) ما بين (٧٣,٥٤% : ٩٥,٥٣%).
- توجد فروق دالة إحصائياً بين آراء عينة البحث في جميع العبارات وفي اتجاه الموافقة. ويرجع الباحث تلك النتيجة إلى أن عدم المرونة في اللائحة المالية الحالية بالأندية الرياضية يؤدي الي ضعف الصلاحيات الخاصة بالمستثمرين الامر الذي يترتب عليه عدم اقبال المستثمر علي للعمل داخل الاندية الرياضية، ضعف اللوائح وقوانين لتطبيق نظم الاستثمار الرياضي بالاندية ادي الي هروب المستثمرين وعدم منحهم بعض المزايا كالإعفاءات الضريبية والجمركية والتي تعمل على تحفيزهم لاستثمار، بالإضافة الي التدخلات الحكومية المباشرة وغير المباشرة يعيق تنفيذ الكثير من تلك المشروعات الاستثمارية داخل الاندية، وخاصة ان عدم وجود عقود قانونية بين النادي والمستثمرين يجعل النادي يخشي من الأخطاء التعاقدية، حيث ان قانون الرياضة الحالي به قصور الامر الذي يؤدي الي تخوف المستثمر، وعدم كفاية بنود القانون الجديد علي الأحكام الرئيسية لتنظيم الاتجاه الحديث لعقود

الاستثمار الرياضي، حيث هناك تقييد لحرية الهيئات الرياضية في تحديد أوجه الاستثمار الرياضي داخلها مع تحملها المسؤولية القانونية الكاملة عن ذلك، انعدام وضع قواعد تحكم عقود الاستثمار الرياضي داخل الأندية، وضعف الآليات والوسائل القانونية والاقتصادية والمالية الحديثة التي يمكن تطبيقها بواسطة الأندية الرياضية في إطار عملية الاستثمار الرياضي، وعدم وجود مرونة في اللائحة المالية الحالية بالأندية الرياضية تمكنها من إعطاء المستثمرين بعض الصلاحيات أ بالإضافة الي عدم تحديد الهيئات المسؤولة عن مراقبة النظام المحاسبي للأندية الرياضية هذا ما اكدته دراسة "هاني جمال يوسف" (٢٠١٢) (١٧).

الإجابة علي التساؤل الرابع الذي ينص علي:

ما المعوقات المرتبطة بدراسات الجدوي الخاصة بالمشروعات الاستثمارية ؟

جدول (١٢)

الدرجة المقدره والنسبة المئوية والترتيب ومربع كا لآراء العينة بالنسبة لعبارات المحور الرابع (معوقات مرتبطة بدراسات الجدوي الخاصة بالمشروعات الاستثمارية) (ن = ١٩٤)

م	العبارات	الاستجابة			الدرجة المقدره	النسبة المئوية	قيمة كا ^٢
		موافق	إلى حد ما	غير موافق			
٣٠	تذبذب السوق المحلية والخوف من الارتفاع غير المتوقع في أسعار السوق.	١٨٨	٥	١	٥٧٥	٩٨,٨٠	٣٥٢,٩٦
٣١	صعوبة تقييم قيمة أصول الأندية المطروحة للاستثمار الرياضي.	١٩٠	١	٣	٥٧٥	٩٨,٨٠	٣٦٤,٤٠
٣٢	عدم دراسة ما قبل الجدوي من قبل إدارة النادي.	١٨٥	٥	٤	٥٦٩	٩٧,٧٧	٣٣٥,٨٩
٣٣	عدم تعيين مؤسسة استثمارية فنية من أجل القيام بدراسات الجدوي.	١٨٠	٧	٧	٥٦١	٩٦,٣٩	٣٠٨,٥٥
٣٤	ضعف الدراسات الخاصة بالسوق المستهدف والأساليب التسويقية المتبعة معه.	١٨٥	٩	-	٥٧٣	٩٨,٤٥	٣٣٦,٥١
٣٥	عدم الدراسة السوقية للمشروعات التي تمت من قبل جهات أخرى في المجالات المطروحة من أجل التعرف علي خصائص السوق المستهدف.	١٨١	٧	٦	٥٦٣	٩٦,٧٤	٣١٣,٩٣
	عدم وضع حلول بديلة في الدراسات المتعلقة بالمشروع تتصف بالمرونة بحيث يمكن تغييرها في حدود معينة في حالة تعذر تطبيق كافة السياسات عند البدء الفعلي للمشروع.	١٩١	٣	-	٥٧٩	٩٩,٤٨	٣٧٠,٢٨

تابع جدول (١٢)

الدرجة المقدره والنسبة المئوية والترتيب ومربع كا لآراء العينة بالنسبة لعبارات المحور الرابع (معوقات مرتبطة بدراسات الجدوي الخاصة بالمشروعات الاستثمارية) (ن = ١٩٤)

م	العبارات	الاستجابة			الدرجة المقدره	النسبة المئوية	قيمة كا ^٢
		موافق	إلى حد ما	غير موافق			
٣٦	الافتقار إلي البنية الأساسية التي تشجع المستثمر علي الإقبال علي استثمار أمواله داخل النادي.	١٧٩	٢	١٣	٥٥٤	٩٥,١٩	٣٠٤,١٥
٣٧	عدم وجود رؤوس الأموال المالية والحاجة لفتح المجال للاستثمارات الأجنبية التي قد تؤثر علي استقلالية الدولة ومنشأتها.	١٧٨	٢	١٤	٥٥٢	٩٤,٨٥	٢٩٩,٠٥
الدرجة الكلية للمحور					٥١٠١	٩٧,٣٩	

قيمة (كا) الجدولية عند مستوي دلالة (٠,٠٥) = ٥,٩٩

يتضح من جدول (١٢) :

- تراوحت النسبة المئوية لآراء عينة البحث في عبارات المحور الرابع (معوقات مرتبطة بدراسات الجدوي الخاصة بالمشروعات الاستثمارية) ما بين (٩٤,٨٥% : ٩٩,٤٨%).
- توجد فروق دالة إحصائياً بين آراء عينة البحث في جميع العبارات وفي اتجاه الموافقة. ويرجع الباحث تلك النتيجة إلى أن هناك قصور من جانب الاندية في دراسة الجدوي المرتبطة بعمليات الاستثمار الرياضي حيث أن هناك تذبذب للسوق المحلي وخوف من الارتفاع غير المتوقع في أسعار السوق يؤدي الي ضعف عملية الاستثمار الرياضي، ونظرا لعدم قدرة الاندية علي عمل تصوروو دراسة جدوي لكيفة تحقيق الانشطة الاستثمارية، بالإضافة الي صعوبة تقييم قيمة أصول الأندية المطروحة للاستثمار الرياضي، وعدم تعيين مؤسسة استثمارية فنية من أجل القيام بدراسات الجدوي، و ضعف الدراسات الخاصة بالسوق المستهدف والأساليب التسويقية المتبعة معه، انعدام الدراسة السوقية للمشروعات التي تمت من قبل جهات أخرى في المجالات المطروحة من أجل التعرف علي خصائص السوق المستهدف، والضعف الشديد للحلول البديلة في الدراسات المتعلقة بالمشروع تتصف بالمرونة بحيث يمكن تغييرها في حدود معينة في حالة تعذر تطبيق كافة السياسات عند البدء الفعلي للمشروع، بالإضافة الي افتقار البنية الأساسية التي تشجع المستثمر علي الإقبال علي استثمار أمواله داخل الاندية الرياضية، وعدم وجود رؤوس الأموال المالية والحاجة لفتح المجال للاستثمارات الأجنبية التي قد تؤثر علي استقلالية الدولة ومنشأتها هذا ما اكدته دراسة " أحمد إسماعيل

أحمد " (٢٠١٤) (١)، دراسة " هاني جمال يوسف " (٢٠١٢) (١٧)، دراسة " محمد النافع " (٢٠١١) (١٧).

الإجابة علي التساؤل الخامس الذي ينص علي :

ما المعوقات المرتبطة بالمخاطر المتوقعة من تنفيذ الأنشطة الاستثمارية ؟

جدول (١٣)

الدرجة المقدره والنسبة المئوية والترتيب ومربع كا لآراء العينة بالنسبة لعبارات المحور الخامس (معوقات مرتبطة بالمخاطر المتوقعة من تنفيذ الأنشطة الاستثمارية) (ن = ١٩٤)

م	العبارات	الاستجابة			الدرجة المقدره	النسبة المئوية	قيمة كا ^٢
		موافق	إلى حد ما	غير موافق			
٣٨	عدم وضع تصور مشترك بين المستثمر والنادي بكافة المخاطر المحتملة التي قد تحدث وتعرض سير الموضوع ووضع تصورات مقترحة لنقادي حدوثها.	١٨٧	٥	٢	٥٧٣	٩٨,٤٥	٣٤٧,٢١
٣٩	عدم وضع بنود تعاقدية صريحة تضمن عدم وجود مخاطر في الاستلام النهائي للأصول المادية الخاصة بالمشروع من المستثمر.	١٨٨	٦	-	٥٧٦	٩٨,٩٧	٣٥٣,١١
٤٠	عدم وجود متخصصين لدراسة المخاطر المتوقعة ووضع الحلول لها.	١٨٧	٧	-	٥٧٥	٩٨,٨٠	٣٤٧,٥٢
٤١	عدم وضع آليات صريحة لتقييم المخاطر التي تحدث أثناء تنفيذ المشروع الاستثماري والتي تعود بالضرر علي كل من النادي والمستثمر.	١٨٦	٧	١	٥٧٣	٩٨,٤٥	٣٤١,٧٦
٤٢	عدم الثقة في البيئة الاقتصادية في ضوء التقلبات السياسية والتذبذب في سوق المال.	١٧٨	١٣	٣	٥٦٣	٩٦,٧٤	٢٩٨,٧١
٤٣	الرقابة المبالغ فيها من قبل الجهات الإدارية والرقابية علي الأندية الرياضية في إتمام المشروعات الاستثمارية.	١٨٦	٨	-	٥٧٤	٩٨,٦٣	٣٤١,٩٨
٤٤	عدم القدرة علي التعرف علي المخاطر التي يمكنها أن تحول دون الاستمرار في مشروعات الاستثمار الرياضي بالأندية.	١٨٨	٥	١	٥٧٥	٩٨,٨٠	٣٥٢,٩٦
الدرجة الكلية للمحور					٤٠٠٩	٩٨,٤١	

قيمة (كا) الجدولية عند مستوي دلالة (٠,٠٥) = ٥,٩٩

يتضح من جدول (١٣) :

- تراوحت النسبة المئوية لآراء عينة البحث في عبارات المحور الخامس (معوقات مرتبطة بالمخاطر المتوقعة من تنفيذ الأنشطة الاستثمارية) ما بين (٩٦,٧٤% : ٩٨,٩٧%).
- توجد فروق دالة إحصائياً بين آراء عينة البحث في جميع العبارات وفي اتجاه الموافقة.

ويرجع الباحث تلك النتيجة إلى أن ضرورة وضع تصور مشترك بين المستثمر والنادي بكافة المخاطر المحتملة التي قد تحدث وتعرض سير الموضوع ووضع تصورات مقترحة لتفادي حدوث تلك المخاطر، بالإضافة الي ان هناك عدم وضع بنود تعاقدية صريحة تضمن عدم وجود مخاطر في الاستلام النهائي للأصول المادية الخاصة بالمشروع من المستثمر يؤدي ذلك الي ضعف او انعدام ممارسة الانشطة الاستثمارية داخل الاندية الرياضية، و عدم وجود متخصصين لدراسة المخاطر المتوقعة ووضع الحلول لها يزيد من صعوبة تطبيق الانشطة الاستثمارية، وحيث عدم وضع آليات صريحة لتقييم المخاطر التي تحدث أثناء تنفيذ المشروع الاستثماري يعود بالضرر علي كل من النادي والمستثمر، وحيث هناك عدم الثقة في البيئة الاقتصادية في ضوء التقلبات السياسية والتذبذب في سوق المال، والرقابة المبالغ فيها من قبل الجهات الإدارية والرقابية علي الأندية الرياضية في إتمام المشروعات الاستثمارية، كل ذلك يؤدي الي عدم القدرة علي التعرف علي المخاطر التي يمكنها أن تحول دون الاستمرار في مشروعات الاستثمار الرياضي بالأندية هذا ما اكدته دراسة "بهاء حيدر فليح (٢٠١٤) (٤)، دراسة هاني جمال يوسف (٢٠١٢) (١٧)، دراسة محمد النافع (٢٠١١) (١٧)، دراسة دانيال شيلدز Daniel Shields (٢٠٠٤) (٢٠) .

الاستخلاصات :

١. قصور في النواحي الإدارية الامر يعوق تنفيذ الأنشطة الاستثمارية.
٢. ضعف الجوانب التنظيمية الخاصة بالمشروعات الاستثمارية.
٣. هناك قصور شديد في السياسات القانونية الخاصة بالمشروعات الاستثمارية.
٤. قلة وانعدام دراسات الجدوى الخاصة بالمشروعات الاستثمارية.
٥. كثرة المخاطر المتوقعة من تنفيذ الأنشطة الاستثمارية.

التوصيات :

في ضوء نتائج البحث يوصي الباحث بما يلي :

١. دعوة القائمين والمسؤولين عن إعداد وتنفيذ الخطط الاستثمارية بالاندية الرياضية على الاهتمام بالانشطة الاستثمارية لما لها من دور كبير فى الارتقاء بمستوي أداء المؤسسات الاندية وله دور أكبر في تنمية الموارد الاقتصادية لتلك الاندية.
٢. التغلب علي النواحي الادارية التي تعوق تنفيذ الانشطة الاستثمارية.
٣. تعديل اللوائح والقوانين الخاصة بالاندية بحيث تسمح بحرية الاستثمار وتطبيق أساليب ونظم الاستثمار مع القطاع الخاص دون الإجراءات الروتينية مع الاحتفاظ بحقوق الاندية.

٤. الدقة فى اختيار الكفاءات العلمية والعملية لتنفيذ التصور المقترح وذلك لضمان نجاحه وتحقيق أهدافه المرجوة.
٥. الاهتمام بعملية دراسات الجدوي الموضوعية لتطبيق الأنشطة الاستثمارية بالاندية حتى يتم التأكد من نجاحها وفعاليتها.
٦. إجراء تعديلات علي الجوانب التنظيمية للمشروعات الاستثمارية والوقوف علي السلبيات التي تحول دون تطويرها.
٧. ضرورة وجود إدارة متخصصة داخل كل نادي رياضي لتحقيق مجالات الاستثمار يكون من ضمن اختصاصها تطبيق الأنشطة الاستثمارية.
٨. وضع خطة واضحة ومحددة يمكن إتباعها فى صقل وتأهيل العاملين بالاندية بما يضمن إعداد الكوادر والقيادات المتخصصة فى مجالات الاستثمار.
٩. وضع خرائط استثمارية توضح للمستثمرين المشروعات التي يمكن تنفيذها بالاندية الرياضية في ضوء مفاهيم الشراكة مع القطاع الخاص.
١٠. تقديم بعض التسهيلات للمستثمرين لتحفيزهم علي الاستثمار مع الاندية الرياضية.
١١. الاستعانة بخبراء متخصصين فى مجال الاستثمار لدراسة المشروعات التي تقدم من المستثمرين والتعرف على مدى المخاطر المتوقعة للاندية الرياضية.

((المراجع))

أولاً: المراجع العربية :

- ١- أحمد إسماعيل أحمد حسن: الميزة التنافسية لتطوير الأندية الرياضية المصرية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية الرياضية للبنين، جامعة حلوان، ٢٠١٤م.
- ٢- أحمد عبد الفتاح احمد سالم: الآثار الاقتصادية والاجتماعية لخصخصة الأندية الرياضية، رسالة دكتوراه، كلية التربية الرياضية للبنين، جامعة حلوان، ٢٠٠٤م.
- ٣- أحمد فتحي حسين الأفندي: الإدارة الإستراتيجية للتسويق بالاتحادات الرياضية المصرية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية الرياضية للبنين، جامعة بنها، ٢٠٠٩م.
- ٤- بهاء حيدر فليح: معوقات الاستثمار الرياضي فى جمهورية العراق، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية الرياضية للبنين، جامعة حلوان، ٢٠١٤م.

- ٥- تركي بن حمد بن عبد الكريم الخيفر: معوقات الاستثمار بالإتحاد العربي للرياضة العسكرية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية الرياضية للبنين، جامعة حلوان، ٢٠١٥م.
- ٦- حسن أحمد الشافعي: الاستثمار والتسويق في التربية البدنية والرياضية، دار الوفاء لنديا الطباعة والنشر، الإسكندرية، ٢٠٠٦م.
- ٧- سليمان محمد اللوزي: أساسيات الاستثمار، دار الهامة العربية، طرابلس، ٢٠٠٧م.
- ٨- علاء عز الدين عبد السلام السيد: التقييم الاقتصادي والاجتماعي لمشاركة استثمار القطاع الخاص في إعادة تأهيل أندية الشركات : دراسة حالة نادي السكة الحديد الرياضي، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد الدراسات والبحوث البيئية، جامعة عين شمس، ٢٠١٨م.
- ٩- عمرو فاروق عبد القادر موسى: تسويق واستثمار حقوق الرعاية بالأندية الرياضية بجمهورية مصر العربية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية الرياضية للبنين، جامعة حلوان، ٢٠١٧م.
- ١٠- عمرو فاروق عبد القادر موسى: نظام مقترح للرعاية الرياضية، بجمهورية مصر العربية، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة حلوان، ٢٠٠٩م.
- ١١- اللجنة الاولمبية المصرية: لائحة النظام الأساسي للأندية الرياضية (اللائحة الاسترشادية)، الصادرة من مجلس إدارة اللجنة الاولمبية المصرية ٢٠١٧/٦/٨م.
- ١٢- المجلس القومي للرياضة: لائحة النظام الأساسي للأندية الرياضية، مركز المعلومات والتوثيق، القاهرة، ٢٠٠٨م.
- ١٣- محمد رفاعي سعد جرير: معوقات ومحفزات الاستثمار الرياضي بالأندية الرياضية بمحافظة شمال سيناء، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية الرياضية للبنين، جامعة حلوان، ٢٠١٥م.
- ١٤- محمد عبد العزيز سلامة، سمير عبد الحميد علي: منظور حديث في الإدارة الرياضية، ماهي للنشر والتوزيع وخدمات الكمبيوتر، الإسكندرية، ٢٠٠٨م.
- ١٥- محمد عبد الخضر غالب: دراسة تحليلية للمعوقات التمويلية بالأندية الرياضية بمحافظة بابل بجمهورية العراق ، رسالة ماجستير ، كلية التربية الرياضية للبنات ، جامعة الإسكندرية، ٢٠١٤م.

- ١٦- محمد عبدالله عبد الرحمن النافع: الجدوي الاقتصادية لرعاية الشركات الاستثمارية للأندية الرياضية بالمملكة العربية السعودية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية الرياضية للبنين، جامعة حلوان، ٢٠١١م.
- ١٧- هاني جمال يوسف: إدارة الاستثمار بالأندية الأهلية والأندية الخاصة كمؤشر لتحقيق التمويل الذاتي (دراسة مقارنة)، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية الرياضية، جامعة المنيا، ٢٠١٢م.
- ١٨- وزارة الشباب والرياضة (٢٠١٧): قانون الهيئات الرياضية، مركز المعلومات والتوثيق، إدارة النشر، القاهرة.
- ١٩- يحي بدر مبارك: إستراتيجية مقترحة لجذب رؤوس الأموال للاستثمار في الأندية الرياضية الكويتية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية الرياضية للبنين، جامعة بنها، ٢٠٠٩م.

ثانياً: المراجع الأجنبية :

- 20- Daniel Blak Shields : A Private property Reflection on Investment in Professional Football clubs , Department of Economics, university college cork Ireland , 2004.
- 21- Krista Benoit : Institute for Sport Marketing sponsorship survey, Canada , 2005.
- 22- Rob Cohen & Charlie Greenwald Global ICT Spending Tops \$3 Trillion , Global Insight And WITSA, taxes USA , May, 2006.